"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (4)

مقترحات ومعالجات أساسية لحل كافة الصعاب التي تواجه القطاع السمكي

ما الأوضاع والصعاب الراهنة في وزارة الثروة السمكية؟

الأمناء قسم التقارير:

تنشر «الأمناء» في سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقا، متقاعد حاليا، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجالي ترميم السفن وتكنولوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حاليا والاتحاد السوفيتي سابقا.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة الثالثة) عن الثروة السمكية باعتبارها من المكونات الحية للبيئة البحرية وتشمل عدداً كبيراً من مجموعات الحيوانات المائية المختلفة، وما طبيعة مهام واختصاصات القطاع السمكي، وكيف يمكن لوزارة الثروة السمكية إدارة وتنظيم الموارد السمكية، نتحدث اليوم في (الحلقة الرابعة) عن مواضيع أخرى.

ثالثًا: المقترحات والمعالجات الأساسية لحل كافة الصعاب التي تواجه القطاع السمكي حاليًا

أولا: الصعوبات والاختلالات التي رافقت سير النشاط العام للقطاع السمكي خلال الفترتين الماضية والحالية:

في هذا الاتجاه فإن القطاع السمكي برمته قد عانى الكثير من الصعوبات والمعوقات والاختلالات في العديد من الجوانب ونذكر هنا بعضها وأهمها كما يلي:

الاختلالات الناجمة والواضحة البناء التنظيمي والإداري والهيكلي للقطاع السمكي.

الإخفاق في نسبه التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للقطاع بمكوناته المختلفة.

الظواهر السلبية والخطرة على الثروة السمكية وذلك من حيث الاستغلال السلبي والجائر وغير المرشد.

الاستنزاف الدائم والمستمر لهذه الثروات نتيجة العشوائية وضعف وسوء الإدارة والنظم والرقابة والترشيد والحماية.

التشريعات والقوانين والنظم والبيانات والمعلومات المغلوطة والقاصرة قد أدى إلى الاستغلال الكبير والسيئ والجائر للمخزون السمكي والبحري.

الاستنزاف للثروة قد جعل بالفعل المختصين والعاملين في هذا المجال حيارى أو في قمة الحيرة من أمرهم وبالتالي السعي الحثيث لإيجاد الحلول المناسبة والناجحة للخروج من دوامة السلبيات التي يمر بها القطاع السمكي في بلدنا في الوقت الراهن.

ثانيا: الأوضاع والصعاب الراهنة في ديوان وزارة الثروة السمكية:

بادئ ذي بدئ في البداية نود هنا أن نذكر أهم القرارات في تنظيم وزارة الثروة السمكية والتي قد تم اتخاذها منذ فترة طويلة جدا وقديمة جدا وبالتالي أضحت لا تتناسب ولا تتواكب مع كافة المتغيرات والمستجدات التي حدثت في البلد من جهة ومن جهة أخرى في القطاع السمكي برمته.. وفي هذا الصدد فلا يسعنا إلا أن نضع بين أيديكم هذه القرارات لكي تحكموا بأنفسكم عليه، وذلك على النحو التالي:

(1) القرار الجمهوري رقم (47) لسنة 1993م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة الثروة السمكية.

(2) القرار الجمهوري بالقانون رقم (147) لسنة 1995م بشأن إعادة تنظيم وزارة الثروة السمكية.

وفي هذا الاتجاه فليس هناك من شك بأن القطاع السمكي قد عانى ولازال يعاني الكثير من الصعوبات والمشاكل على مختلف الأصعدة والمجالات وبالتالي لابد من المعالجة الدقيقة والشفافة والعقلانية في وضع الحلول والمقترحات والمعالجات الأساسية لكافة الاختلالات والصعاب التي تواجه البنيان التنظيمي والإداري العام للوزارة نظرا لما يمثله هذا البنيان من أهمية بالغة الإدارات والهيئات العامة والمرافق والفروع والمراكز والشركات جميعها وبطورها العام والمختلط والخاص ناهيك إلى التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية وغيرها من أشكال اقتصادية وإنتاجية وخدمية أخرى.

وبناء عليه ينبغي بتدارس الأوضاع بكل شفافية ودقة متناهية وبأسلوب علمي وعقلاني للخروج بالمعالجات والحلول الناجعة والتي من شأنها أن تساعد والى حد كبير بتحسين مستوى أداء الوزارة وتطوير أوجه نشاطها العام والأنشطة العامة الأخرى للمشتغلين في القطاع السمكي بجوانبه وتخصصاته ومجالاته المختلفة.

وفي هذا الإطار فإن القضايا المطروحة أدناه ما هي إلا بعض الملامسات القريبة جدا من الواقع الذي يعيشه القطاع السمكي حاليا فأن الأمر والظروف الصعبة وغير السوية تحتم علينا جميعا من إعادة النظر في هيكلة وتنظيم الوزارة وفقاً للمقترحات المقدمة والمرفقة بطي هذه الوثيقة المتواضعة أو أي مقترحات أخرى تراها قيادة الوزارة إنها أنسب وتتمشى مع المتغيرات الجارية في القطاع السمكي.

كما أن إعادة النظر في هيكلة وتنظيم ديوان الوزارة يعتبر من الأولويات الهامة والضرورية وذلك من خلال وضع البناء الهيكلي والإداري الجديد واللائحة التنظيمية العامة لديوان الوزارة وفقاً للهيكل التنظيمي والإداري العام وكذا تنشيأ مع كافة المتغيرات والمستجدات المتواجدة والملموسة فعلياً في الواقع الراهن مع الأخذ بعين الاعتبار والأهمية التطور اللاحق للقطاع السمكي.

ويأتي هذا المقترح نظراً لعدة عوامل وأسباب جوهرية تحتم علينا من إعادة النظر في هيكلة وتنظيم ديوان الوزارة ومن أهم هذه الأسباب والعوامل يكمن بالتالي:

إنشاء العديد من الهيئات العامة للمصائد السمكية في المحافظات الساحلية ولم يأخذها الهيكل التنظيمي

والإداري العام بعين الاعتبار لما لها من وأهمية بالغة في إطار الوزارة.

إلغاء مكاتب الوزارة في المحافظات الساحلية في إعطاء صلاحياتها ومهامها واختصاصاتها للهيئات العامة للمصائد السمكية.

الشكل القانوني والدستوري للقطاع السمكي والمتغيرات الناجمة في هذا الصدد.

السمات والخصائص العامة للقطاع السمكي والمتغيرات والمستجدات الجديدة حول كافة الأنشطة التي تمارسها كافة القطاعات ونمطها وشكلها القانوني والتخصصي.

طبيعة وخصوصية الأهداف والمهام والاختصاصات وآفاقها الآنية طبقاً للمتغيرات والمستجدات الحاصلة حالياً في القطاع مع آفاقها المستقبلية.

المتغيرات والمستجدات والصعاب الحالية قد أفرزت وبما لا يدع مجالاً للشك بأن قيادة الوزارة آنذاك لم تكن على خلفية ورؤية واضحة وحقيقية وواقعية كما يعمل ويدور حولها من تطورات ونهضة كبيرة في مجال الاستثمار للثروة السمكية أكان تقليدياً أو تجارياً (صناعياً) من ناحية ومن ناحية أخرى مختلف الأشكال والمجالات السمكية نتيجة الأنشطة العامة القائمة والمتزايدة بشكل غير مألوف مما أدى إلى إعاقة البرامج والخطط العامة للقطاع السمكي بمراحله المختلفة وفي ضوء الاستراتيجية بعيدة المدى.

إن البناء التنظيمي والإداري العام الحالي للوزارة قد شكل عائقاً كبيراً للغاية في تطوير وتعزيز النشاط العام للقطاع السمكي ويعزى ذلك إلى الجوانب الرئيسية التالية:

الممارسة الضعيفة والشديدة للغاية والاختلال الواضح والجلي في التنظيم والإدارة والبناء الهيكلي.

العلاقات والتعاملات والتكامل التنظيمي والإداري والفني والخدمي والمالي والاقتصادي من حيث سلطة الإشراف والتوجيه والمتابعة والمراقبة والمسئولية في اتخاذ القرارات.

غياب اتخاذ القرارات في حينها لمعالجة الصعوبات القائمة وكذا عدم وجود انسياب للمعلومات وخطوط الإدارية والتنفيذية للتنظيم وعلى كافة المجالات والتخصصات والأصعدة والمناحي.

كما أن هناك العديد من الاختلالات والضعف والقصور قد كان له الأثر السلبي المباشر والبالغ على مجريات النشاط العام للقطاع السمكي برمته وبشكل عام.

كما ينبغي التنويه هنا بأن عدم تنفيذ الأهداف والمهام طبقاً للآلية المعتمدة تجانسيا وتكامليا من التصنيف المستمر والفعال تخطيطاً وتنفيذاً في العلاقات الداخلية مع القطاعات السمكية المختلفة أو في العلاقات التكاملية مع الغير محلياً وخارجياً بهدف خلق فعلاً آلية تنظيمية تساعد على تطوير الأنشطة العامة والعلاقات ووسائل وطرق أساليب العمل وغيرها.

وليس هناك من شك وبكل صدق وأمانة وبتجرد كامل فأن البناء التنظيمي والإداري العام الحالي لديوان الوزارة لم يراعي مطلقاً توزيع السلطات والمسئوليات بصورة تجانسيه ومتوازنة ومتوافقة مع خصوصيات القطاعات وأنشطتها ومجالاتها المختلفة ومن أهمها القطاعات السمكية والتابعة مباشرة أو غير مباشرة للقطاع السمكي أو الغير.

وهناك العديد من العوامل والأسباب ولكن أكتفي بهذا أن إعادة النظر في هيكلة وتنظيم الوزارة سوف يحدد الشكل المؤسسي اللازم لتنفيذ الأهداف والمهام المناطة بها من خلال ديوان الوزارة والهيئات العامة للمصائد السمكية في المحافظات الساحلية إضافة إلى مرافقها البحثية والإنتاجية والخدمية الأخرى والتابعة مباشرة لإشراف وزارة الثروة السمكية.

وطبقاً للمقترحات المقدمة من قبلنا حول الهيكل التنظيمي والإداري العام للوزارة فأننا نجد أن تركيبة ديوان الوزارة العام قد غطت كافة أوجه النشاط العام للقطاع السمكي برمته بما فيها الوحدات الاقتصادية (في الهيئات العامة ومصنع التعليب) والتي يمكن أن يخضع نشاطها العام للزيادة أو النقصان وطبقاً لمستوى أدائها وتطورها في كافة أوجه النشاط العام إيجاباً كان أم سلباً. أما الهيئة العامة للأبحاث العلمية فهي خاضعة للتطور الآتي واللاحق لعملية التنمية الدائمة والشاملة لاستغلال الثروة السمكية.

كما أن انعدام اللوائح المنظمة للعلاقات البنية بين الإدارات العامة في الديوان وكذا بين الهيئات العامة للمصائد السمكية أو المصانع في المحافظات الساحلية والهيئة العامة للعلوم البحرية والبحثية ومراكزها المختلفة الأمر الذي يجعل هذه الوحدات الاقتصادية والمصانع والمراكز الأخرى ضعيفة الصلة مع ديوان الوزارة وبعيد كل البعد عما يجرى من تطورات سلبياً أو إيجابياً وانسياب المعلومات أول بأول مما بالفعل يفقدها القدرة الحقيقية على الإشراف والمتابعة والمراقبة العامة والتخصصية عليها.

ومما لا شك فيه بأن الإجراءات البيروقراطية والمعقدة وكافة الإجراءات التنفيذية والهيكلة وتعدد مستويات القرارات وتداخلها أحيانا كثيرة تجعل من أداء الإدارات العامة بشكل عام بطيئاً جداً ومعرقلاً لتنفيذ بعض القرارات والأنظمة واللوائح ولذلك فأنه ينبغي أو من الضرورة بمكان في اختصار هذه الإجراءات وبما لا يتعارض مع القوانين النافذة والمنظمة لعملها ونشاطها وبحيث أن تساعد ويساهم الأمر إلى تحسين مستوى الأداء والتسريع في وتيرته.

ومما لا ريب فيه أن شحة وضعف الإمكانات المادية والبشرية والتجهيزات الفنية والتقنية قد أثر تأثيرا مباشرا على مستوى الأداء لكافة الإدارات العامة في الديوان ويعكس نفسه أيضا وبصورة ملموسة على الوحدات الاقتصادية والبحثية والمراكز الأخرى والمصانع العاملة على طول الشريط الساحلي للمحافظات.

وفي هذا السياق نستطيع القول بأنه وبالرغم من العديد من الصعوبات والعراقيل الذي يواجهها القطاع السمكي ووحداته الاقتصادية والبحثية العلمية والمصانع والمراكز وغيرها من الأنشطة العامة الأخرى وبالرغم من كثرة وجدية هذه الصعاب إلا أننا نستطيع التغلب عليها ولكن للأسف الشديد فأن القطاع السمكي محملا بأضعاف هذه الصعوبات عند قيام الحرب في عام 2015م وحتى الآن الأمر الذي يتطلب منا جميعاً التغلب عليها مهما كانت الأسباب والعوامل السلبية.

إن هذه الصعاب ليس مستحيلاً التغلب عليها ولكن بعضها سوف يؤخر الوقت المناسب والمحدد لمعالجتها فيما إذا أعطت وبذلت الجهود والوقت الكافيين نظراً لطبيعة نشاط هذه الوحدة أو تلك والضرر الذي لحق بها حيث أن المعالجات والإصلاحات من قبل قيادة الوزارة يمكن أن يكون داخلياً وخارجياً وكل وحدة نشاط على حده أو كل صعوبة على حده وحلها جذرياً مع الجهات المعنية مباشرة داخلياً وإذا أستدعى الأمر خارجياً وعبر الدول الصديقة والشقيقة أو المنظمات الدولية.